ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٤ – ١٩٥٥)

د. محمد بكار

أستاذ محاضر التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة حسيبة بن بو علي

الشلف – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

منذ إقرار إصلاحات ٤ فبراير ١٩١٩، دخلت الجزائر مرحلة تشكيل الأحزاب السياسية وأصبح من الممكن تحديد المطالب والثورة تحت مظلة القانون الفرنسي لمواجهة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، إلا أن جميع أطوار النضال السياسي أثبت فشل هذا الأسلوب من المقاومة لعدم اكتراث الاستعمار بالتيارات السياسية الجزائرية. ومن جملة التيارات السياسية الجزائرية "الحركة الاستقلالية" التي عرفت تسميات مختلفة بدأت بحركة "نجم الشمال الإفريقي"، و"حزب الشعب الجزائري"، وانتهت بـ"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" المؤسسة عام ١٩٤٦. وفي سنة ١٩٥٣، دخل الحزب في صراعات شخصية أملتها تراكم الخلافات بين العناصر القيادية منذ عام ١٩٤٨ رغم تأسيس الحركة لجناحها العسكري استعدادا للثورة. والجدير بالذكر أن الأمر ازداد سوء بعد اكتشاف المنظمة السرية عام ١٩٥٠، وهذا ما عرّض الحركة إلى هزة دفعت من بقي من عناصر إلى الإسراع في إشعال فتيل الثورة تحت غطاء "جبهة التحرير الوطني" وتفويت الفرصة على زعيم الحزب الذي طلب من المناضلين السلطة المطلقة رغم صعوبة الموقف آنذاك. وأحس مصالي الحاج بالكبرياء بعد نوفمبر ١٩٥٤، وتورط عن قصد في مأساة وطنية كادت تعصف بالثورة في المهد لما أسس "جيش الشعب الجزائري" تحت غطاء سياسي للحركة الوطنية الجزائرية. ومن هنا بدأت المؤامرة لتظهر الثورة بوجهين بتصارع الإخوة الفرقاء في الجبال والمدن، في الجزائر وفي فرنسا لتحقيق مكاسب في الميدان. ومن جهته بارك الاستعمار هذا الصراع واخترق صفوف الجناحان من أجل إثارة الفتنة دون أن يتفطن الجناح المصالي إلى الأبعاد الخطيرة من وراء مناهضته للثورة ولإرادة الشعب الجزائري الذي اختار جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني دون المغامرة مع من اختاروا الأجواء الباريسية مقرًا لتوجيه سياستهم منها. وتقوت الثورة فعلاً بعد انضمام جناح المركزيين والأحزاب الأخرى إليها بداية من سنة ١٩٥٥، فضاع مصالي وأتباعه لفقدانهم ديناميكية وانضباط قادة ثورة ١ نوفمبر ١٩٥٤. وخلاصة القول، أن مصالي الحاج تجاوز حدود الوطنية التي ناضل من أجلها لعقود أمام خصوم اقتنعوا بأفكار ثورية تجسدت في الميدان بوسائل جد متواضعة، لكنها كانت كافية لتحقيق ما عجز عنه الزعيم السابق للحركة الاستقلالية وبقيادة جماعية استطاعت تسيير الثورة وتحقيق الاستقلال بالقضاء على الاستعمار ودحر الخصوم داخل الجزائر وفي المتروبول.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٣ ديسمبر ٢٠١٤

تاريخ قبول النشر: ٢١ أبريل ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

جبهة التحرير الوطني، الاستعمار الفرنسي، الثورة الجزائرية، الكفاح المسلح، الحركة الوطنية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد بكار. "الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٤ – ١٩٥٥)".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد الخامس والثلاثون؛ مارس ٢٠١٧. ص٦٧– ٧٣.

مُقَدِّمَةٌ

بعد فشل الحركة الوطنية الجزائرية في مهمتها المطلبية (١٩١٩-١٩٥٤)، استطاع الجناح العسكري للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الوصول إلى قناعة تبني الثورة ولو في ظروف غير سامحة. لكن المؤسف أن التناقضات التي عرفتها الحركة الاستقلالية المتمثلة في حركة "النجم"، ثم حركة "حزب الشعب الجزائري"، وحركة "انتصار الحريات الديمقراطية فيما بعد، عكّرت الأجواء لما اندلعت ثورة الفاتح نوفمبر ١٩٥٤، وشهدت السنوات الأولى تناحر الإخوة الأعداء بسبب حرب الزعامات بنبذ عناصر الجناح العسكري منطق الرضوخ للزعيم الأوحد أو تمسك

بعض العناصر السياسية بمصالي إلى حد القداسة، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى إطالة عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر لأعوام أخرى. ويمكن القول، أن هذا البحث يندرج ضمن التاريخ الوطني للجزائر في الفترة الممتدة ما بين (١٩٥٤- ١٩٦٢) على وجه التحديد، وعليه وبعد استكمال نص المقال، ارتأينا إلى مواصلة كتابة مقالات مكملة بغرض نشرها لاحقًا نظرًا لما يكتسيه الموضوع من أهمية.

وانطلاقًا من هذه الحقائق، جاء موضوع المقال الذي حمل عنوان: "الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من خلال الوثائق الفرنسية (١٩٥٤-١٩٥٥)" بهدف الكشف عن الأسباب التي دفعت عناصر الحزب الاستقلالي إلى التكتل داخل صفوف حركتين منفصلتين متعاديتين رغم القاسم المشترك بينهما والمتمثل في تحرير البلاد، وإضافة إلى هذا رأينا أنه من الواجب المشاركة في إثراء الكتابة التاريخية للثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) بسلبياتها وإيجابياتها كأي ثورة ظهرت في دول العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

أما الدواعي لاختيارنا موضوع هذا البحث، فهي تتمثل في العزيمة للخوض في موضوع لازال يشكل أحد الركائز الرئيسية الذي كان وراء تفجير الثورة الجزائرية المظفرة، بالإضافة إلى أن طبيعة الصراع بين مناضلي الحركة الاستقلالية قد شكل منعطفًا حاسمًا للشعب الجزائري كي يختار وجهته نحو التيار القادر على تحقيق حلم الاستقلال، كما قصدنا من وراء التطرق إلى هذا الموضوع، إظهار بعض الحقائق التاريخية بالاعتماد على تقارير الاستخبارات الفرنسية (S.L.N.A) الراصدة آنذاك لتحركات المناضلين سواء تعلق الأمر بعناصر "جبهة التحرير الوطني" (F.L.N) المنشقة عن "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" أو عناصر "الحركة الوطنية الجزائرية" (M.N.A) الذين شكلوا الجناح الأكثر وفاء للزعيم "مصالي الحاج". وبعيدًا عن ما كتب إلى حد الآن، فإننا تناولنا الموضوع من زاوية مغايرة دون الاعتماد على الشهادات الحية للمناضلين والمجاهدين الحاملة في طياتها الكثير من الضغائن والأحقاد، لهذا خرجنا عن المألوف بالاعتماد على النص ككل للابتعاد عن الذاتية والتأويلات التي رافقت بعض الكتابات السابقة.

الصراع التاريخي بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية

لقد مرت الحركة الاستقلالية الجزائرية بعدة أطوار ومراحل خلال مسيرتها النضالية منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام ١٩٢٦، واستطاعت الحركة الاحتفاظ بمصالي الحاج لفترة فاقت العقدين على رأس الحزب لتظهر حرب الزعامات من أجل التموقع على هرم الحركة بعد الحرب العالمية الثانية لعدة اعتبارات موضوعية بالإضافة إلى الأمل في تسيير ديمقراطي يخدم المناضلين ومستقبل الحركة ككل، إلا أنّ النعرات الشخصية لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل العصب داخل صفوف الحزب مما أدى إلى تفككه لما عصفت به أول عاصفة عام ١٩٥٠ إثر اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال جل المناضلين النشطاء لهذا التنظيم العسكري قبل الثورة.

ومن المفارقات أن الحزب الاستقلالي المتمثل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد ترك قادته جذور الأزمة تستأصل دون القيام بتشخيص الأخطاء المرتكبة ودراسة الهفوات ما بين ١٩٣٦ و١٩٤٥ وذلك في مؤتمر قادر على جمع كوادر الحزب ومعاقبة المتسببين الذين جرّوا الشعب في دوامة حوادث ماي ١٩٤٥ الدامية، حيث بقيت أحداثها مجهولة حتى لدى مصالي الحاج الذي اعترف بهذا في مذكراته. ولربما لعبت الظروف التي مرّ بها مصالي بعيدا عن الحزب دورًا في ظهور مطامع البعض من المسئولين في المؤتمر الذي نظم سنة ١٩٤٧ والذي تمخض عنه بروز كتل داخل صفوف المناضلين مما جعل يحي بوعزيز يحصرها في أربع تكتلات أساسية تكيد لبعضها البعض وهي:

١- الحركة البرلمانية المسيرة من طرف منتخبين غير متفاهمين وغير منضبطين ويتنقلون بين الجزائر وباريس دون علم قيادة الحزب.

٢- تكتل الدباغين وبوقادوم ودردور، الذين يسافرون إلى الخارج دون إشعار الحزب.

٣- تكتل مزغنة وخيضر الذين يعملان بانضباط واتفاق مع الحزب.

٤- وهناك في مستوى الحزب بلبلة وخصوصيات بين القيادة والشباب بين البيبيا (القدماء) والأمتيلدي (الشباب).[١]

وهكذا ازدادت الانقسامات داخل الحزب بتولي الدكتور الأمين دباغين القيادة كرجل ثاني خلال المؤتمر الذي نظمه الحزب بالمرادية (الجزائر) عام ١٩٤٧، وعول عليه البعض من المناضلين كبودة إلى أن ظهرت الأزمة البربرية عام ١٩٤٩ التي توغلت في صفوف الحزب في فرنسا أولا لتنتقل إلى الجزائر بعدها. وعين الحسين لحول أمينا عاما للحزب في أواخر عام ١٩٤٨ وتسلمها رسميًا في أول جانفي ١٩٤٩. وأظهر الميوعة والجمود وعدم التبصر وأحيانًا عدم الكفاءة، وفي عهده تم اصطياد قدماء المناضلين وسيطرت الصداقة والجمود والنظام البيروقراطي على حياة الحزب وهيمن على الأمين بعض المثقفين بصفة جذرية الذين أملوا عليه سياستهم وتوجيهاتهم واتضح أنه عديم البصيرة ولا يعرف كيف يرد عندما تداهمه الأحداث.[٢]

وقد عزّز هذه الأزمة وجود مصالي الحاج في الإقامة الجبرية ببوزريعة ممّا جعله في وضعية صعبة لا تسمح له بمراقبة ما يجري داخل الحزب من تجاوزات تسبب فيها بعض القياديين خاصةً في

صفوف اللجنة المركزية للحزب من تعيين في المراكز القيادية أو إقصاء البعض حسب الأهواء. ويمكن القول أن الأحداث تسارعت ليعرف الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة هو الآخر بعد اكتشاف أمر مناضليه يوم ١٨ ماس ١٩٥٠. وظهر في الأفق تصدع الحزب بفعل تشكل عصبتين، فمن الموالين لمصالي داخل اللجنة المركزية: أحمد مزغنة، ومولاي مرباح، وعابد بوحافة، وسليمان أما خصومه وهم: دردور، وبوقادوم، والدباغين، وشوقي مصطفاي، وأحمد بودة، وحسين لحول، ودعاة البربريزم: ولد حمودة، وبناي، وأوصديق[٣]. وبعد التقرير الذي وجهه مصالي الحاج إلى مؤتمر الحزب الذي دعت إليه اللجنة المركزية في ديسمبر ١٩٥٣، طالب بالسلطات المطلقة ليسير الحزب ويقوم اعوجاجه ولو على بعد ١٦٠٠ كلم. واستخلص بالإضافة إلى هذا وفي السياق نفسه يحي بوعزيز حين علق على ما حدث بالقول:" وقد يكون محقا فيما ذكره كله أو بعضه. كما سيبقى هو المؤسس والقائد للحركة الوطنية الاستقلالية إلى غاية ١٩٥٤ دون منازع ولكن موقفه بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ غير مبرر وغير معقول ولا يمكن تجاوزه وكشف عن قصر بعد نظره للأحداث والتطورات واتضح أن قطار الحوادث السريع قد تجاوزه وتخطاه فلم يعد يرى الأشياء على حقيقتها أو أن التعصب أعمى بصيرته، فكتب له تلك النهاية غير السعيدة التي تأسف لها كل رفاق دربه ولكنهم لم يستطيعوا أن ينقذوه.[٤]

وبعد اندلاع الثورة وتأسيس مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية لدعم أطروحته السياسية المناهضة للثورة، فإنه وضع نهاية لمسار حركة انتصار الحريات الديمقراطية التاريخية، وكوّن جيشا سماه "جيش الشعب الجزائري"، وأوكل إليه مهمة انتزاع راية الكفاح من جيش التحرير الوطني ليعمل استراتيجيا لمصلحة جيش الاحتلال. وبالنسبة للسلطة الاستعمارية التي تورطت في حرب من أجل الاحتفاظ بمستعمرتي تونس والمغرب، تفاجأت باندلاع ثورة نوفمبر وحاولت الرد بسرعة بتعزيز الإمدادات العسكرية اللوجستيكية استعدادا للمواجهة. ولغربة الأمور حلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٤، وأوقفت عدد كبير من مسئوليها ومناضليها[٥]. ولكن تجربة "الجنرال" المصالي الخاسر (بلونيس) قد منيت بالفشل الذريع الساحق رغم المجازر التي قام بها جمع من أتباعه في عدة أنحاء من القطر الجزائري[٦]. ومع بداية شهر مارس ١٩٥٥ تم تأسيس في القاهرة لجنة مسماة "جبهة تحرير الجزائر"، والهدف من هذا التأسيس هو تخليص الجزائر من الهيمنة الخارجية. وتكونت هذه اللجنة من الممثلين للأحزاب الوطنية الجزائرية في القاهرة وهم على التوالي:

- أحمد مزغنة، ممثل جناح المصاليين.
- حسين لحول، قائد الجناح الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذين يطلق عليهم تسمية "المركزيين".
- محمد خيضر، قائد اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
- أحمد بن بلة، الذي يعتبر حتى الآن قائد للحركة الثورية ولو من القاهرة.
- الشادلي المكي، ممثل سابق لحزب الشعب بالقاهرة.
- آيت أحمد حسين، ومحمد يزيد، من حزب الشعب، حيث التحق الأول بالقيادة الخارجية، بينما التحق الثاني بالمركزيين.
- أحمد بيوض، ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[٧].

والشيء الملاحظ أن أول مَنْ أمضى على الاتفاق هو البشير الابراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية، وإلى جانبه الشيخ فضيل الورتلاني، ممثل دائم لجمعية العلماء، وعضو منظمة الإخوان المسلمين. ويمكن القول أن هذه اللجنة هي التي عينت وفدا لها لحضور مؤتمر باندونج الذي أقيم في إندونيسيا يوم ١٨ أبريل ١٩٥٥. وحسب ما ورد في التقارير السرية لمصلحة الربط الشمال الإفريقي (S.L.N.A) التي عوضت مركز الاستعلامات والدراسات (C.I.E)، فإن جمعية العلماء المسلمين لم تتوقف عن حشر نفسها وسط الحركات الوطنية الأخرى حتى تلعب الدور المنوط لها والمشاركة في الثورة بالدعم المعنوي والمادي خاصة، أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد حاول هو أيضًا التقرب من الثورة بعدما بقي في الهامش خاصة بتراجع نتائجه في الانتخابات المنظمة.[٨]

بعد نجاح ثورة نوفمبر ١٩٥٤ داخليا وخارجيا كان لا بدّ للاستعمار اتخاذ التدابير والبحث عن البدائل للتخفيف من حدّة التوتر، لهذا فإن السياسة الفرنسية هي التي أوجدت وشجعت النشاط الانقسامي في الجزائر بقصد تعطيل انتصار حرب التحرير[٩]. وانطلاقًا من تأويلات البعض أن إشعال فتيل الثورة باسم مصالي كان ليجنب الجزائر طول الفترة الاستعمارية وحتى يشكل هذا ورقة ضاغطة للتعجيل بالمفاوضات الجزائرية-الفرنسية، لكننا اكتشفنا العكس وذلك بعدم اهتمام الاستعمار بمثل هذه القضايا أصلا، فكل ما وجدناه من وثائق وتصريحات وحتى الجرائد الفرنسية إنما تؤكد سكوت السلطة الاستعمارية متعمدة عن ما اقترفته الحركة الوطنية الجزائرية من تجاوزات وخروقات في صفوف من انضموا إلى ثورة نوفمبر لتكريس الفتنة، وحتى مصالي لم يطلق سراحه إلا بعد تولي ديغول رئاسة فرنسا عام ١٩٥٨، ممّا فتح باب التأويل وبقيت الاتصالات بين الحكومة الفرنسية والمصاليين مجرد لقاءات غير رسمية تثير الإثارة

والتفرقة وبعيدة عن المفاوضات الرسمية لما يخدم الثورة والقضية الوطنية.

وتضمنت التقارير السرية بعض نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي واصلت نضالها بتوزيع المناشير التحريضية ضد الاستعمار ومطالبة الشعب الجزائري بدعم جيش التحرير، ففي هذا الشهر وزعت وثيقتين سريتين[١٠]، وهذا إنما يفسر ذلك التراجع للحركة التي لم تستطع فرض نفسها بديلة لجبهة التحرير الوطني. و يمكن إدراج تصرفها هذا ضمن نطاق النفاق السياسي الذي انتهجته الحركة بعدما أصبحت المصالية محل شبهة وسببًا في إثارة الفتنة بعد انطلاق الثورة بدون زعيم وبقيادة جماعية ألزمت مصالي الحاج المغامرة بتاريخه الطويل من أجل الإبقاء على زعامته دون التفكير في الالتحاق بمن خرجوا عن طاعته، لكن هؤلاء نجحوا في جعل الشعب يحتضن ثورته رغم المكائد ونقص الإمكانيات اللوجستيكية والتنظيمية. وخلال شهر ماي ١٩٥٥ شهدت مدينة باريس عدّة مشادّات بين جناح جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية خاصة بين المتأثرين بما ينشر من مطبوعات سرية في "العمل الجزائري" التابعة لجبهة التحرير الوطني و"صوت الشعب" التابعة لحركة المصاليين مع تهديد كل جهة للجهة الأخرى، كما حاول بعض العمال من المغتربين الجزائريين الوافدين من فرنسا والمتعاطفين مع جناح حسين لحول الالتحاق بمن التحقوا بجبهة التحرير الوطني.[١١]

وذكر التقرير السري لمصلحة الربط للشمال الإفريقي (S.L.N.A) في شهر أبريل أن الحركة الوطنية الجزائرية حاولت التواجد بقوة في عمالة قسنطينة، وأن "صوت الشعب" الموزعة في شهر مارس ١٩٥٤ أشارت أن أبناء مصالي في الأوراس والقبائل يتمسكون جيدًا بشعارات الحرية. ومن جهة أخرى عرفت الساحة السياسية تغييرات عدّة وهذا برفض المتشددين والمتطرفين منذ أبريل الامتثال إلى أوامر الحركة الوطنية الجزائرية، وصرحوا أنهم لن يخضعوا إلاّ لأوامر قائدهم ابن بلة، عضو اللجنة المسئولة عن جبهة التحرير الوطني.[١٢] واعتمدت جبهة التحرير على غرار الكفاح المسلح والسياسي على المقاطعة الاقتصادية لضرب اقتصاد المستعمر في الصميم من جهة، ومن جهة أخرى تعبئة الشعب الجزائري حول قضية وطنه وعدالة ثورته، واتخذت جملة من القرارات منها مبادرة ضدّ منع التدخين واستهلاك الكهول ومقاطعة المقاهي ودور السينما. وللوقوف في وجه حركة التحرير الوطني التي بدأت تمارس ضغوطات على المناضلين المناهضين لها، حاول مصالي الحاج التحرك للاحتفاظ بحركته الوطنية الجزائرية بفرض البعض من السلطة.

ففي يوم ٢٠ جويلية ١٩٥٥ وجه برقية للأربعة الكبار المجتمعين بجنيف مطالبًا بدراسة القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الاجتماع. ومن جملة ما اقترحه علهم: تنفيذ وقف إطلاق النار بصفة استعجالية وفتح حوار لإيجاد حل مرضي للقضية الجزائرية[١٣]. ومن جهتها وتنفيذًا لما جاء في بيان ١ نوفمبر ١٩٥٤، قام مختلف زعماء جبهة التحرير الوطني اللاجئين بالقاهرة سنة ١٩٥٥ بتكثيف الجهود وذلك ببعث مذكرات وبرقيات ودعوات إلى رؤساء الحكومات العربية للحصول على مساعدات لدول المغرب العربي من أجل تحقيق الاستقلال الكامل[١٤]. وهكذا أصبح السباق مفتوحًا للنضال السياسي خارج الجزائر من أجل اكتساب تأييد دولي لهذه الحركة أو تلك، لكن الواقع أثبت أن جبهة التحرير الوطني كسبت الرهان لكونها تموقعت في أحسن رواق لربح المعركة الخارجية بالرهان على القاهرة التي وجدت في قادتها كل الدعم والسند المادي والمعنوي وخاصة إمكانية التقرب من السلك الدبلوماسي للتعريف بالثورة واكتساب مؤيدين لها دوليًا.

وبمناسبة الاحتفال بذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة ١٨٣٠، قامت الحركة الوطنية الجزائرية يوم ٥ جويلية ١٩٥٥ بتوزيع منشور تضمن سرد تاريخي للغزو واحتوى على توضيح بيّن رفض الجزائريين لسياسة الإلحاق، كما طالبت الحركة من الشعب الجزائري الوقوف متضامنًا ومدعمًا لمحاربي التحرير. ويوم ٨ جويلية وزع منشورًا ثانيًا من قبل الحركة الوطنية المصالية تحت عنوان "حكم على المناضل الجزائري الكبير مصطفى بن بولعيد بالإعدام"، حيث عاتب بقوة الحكم الصادر في حق العضو القيادي لجبهة التحرير الوطني وبوشمال أحمد، كما رافق المنشور وجود قصاصة مرافقة لتملأ وتمضى ثم تقطع لترسل من قبل القارئ إلى رئيس الجمهورية الفرنسية.[١٥]

لقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية تعلم أنها مستهدفة من قبل الحملة التي باشرها جيش التحرير الوطني، لكنها واصلت سياستها المعادية لفرنسا في فرنسا والجزائر. وقام التنظيم السري للحركة الوطنية الجزائرية "صوت الشعب" بتوجيه نداءات عن طريق البريد إلى بعض الشخصيات السياسية الفرنسية والمسلمة في عمالة قسنطينة[١٦]. وردًا على مناشير جيش التحرير الوطني التي وصفت الحركة الوطنية الجزائرية بالحركة التخريبية التي تسعى جاهدة للقضاء على الثورة، استعمل المصاليون كلمات لاذعة في نشريتهم الموجهة للشعب الجزائري، وطالبوا من السكان الالتحاق بصفوف الحركة والاستجابة إلى مبادرة الزعيم مصالي الذي راسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور عبر فيها عن سخطه وتذمره من السلطة الفرنسية في الجزائر، كما نشرت الحركة مذكرة بعنوان "الشباب الفرنسي" وزعت على شباب المتروبول لتوعيتهم بالقضية الجزائرية.[١٧]

وعلى غرار الاغتيالات المنظمة من قبل الحركة المصالية في فرنسا ضد جناح جبهة التحرير الوطني، اعترفت الصحافة أخيرًا بأن "منظمة مصالي" هي المسؤولة عن حوادث الاغتيالات في الأراضي البلجيكية[١٨]. ومن جهة أخرى نظمت جبهة التحرير

الوطني صفوف فروعها الفتية في فرنسا، وراحت تلاحق نشطاء الحركة المصالية كما كان الحال مع مبارك فيلالي أحد المقربين من مصالي الذي سقط متأثرا بأربع طلقات نارية في الظهر يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٧ بباريس وتوفى بعد ٤٨ ساعة في مستشفى (Salpetriére)[١٩]. وحتى مصالي بنفسه تمكن من النجاة بقليل من محاولة اغتيال دبرت ضده في شهر سبتمبر ١٩٥٩ في بيته بـ(Chantilly) أين كان تحت الإقامة الجبرية بعد ٢٢ سنة قضاها ما بين السجن داخل الزنزانة والمنفى.[٢٠]

واعترفت تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي أنّ ثورة بدون هوادة اندلعت بين جبهة التحرير الوطني (أحمد بن بلة-ومحمد بوضياف) والحركة الوطنية الجزائرية (مصالي الحاج). وبعد نشر الطرفان المناشير التحريضية في شهر أكتوبر ١٩٥٥، اتضح أن جبهة التحرير الوطني تريد الإجابة في الحين وبعنف للرد على الحركة الوطنية الجزائرية. وللعلم أن هذه الأخيرة دخلت في العمل المباشر مع السلطة الاستعمارية وطلبت من جماعاتها اتخاذ كل التدابير لإرغام فرنسا الجلوس على مائدة المفاوضات[١٢]. وللتذكير فإن قادة جبهة التحرير الوطني عارضوا مبدأ المبادرة الفردية وذلك من أجل السيطرة على قوات جيش التحرير الوطني، وحتى لا يتمكن أي دخيل الاستفادة من الثورة كما كتب أحمد بن بلة. وهكذا ضيعت الحركة المصالية مكانتها نتيجة اختلافها عن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من حيث الديناميكية وروح الانضباط التي تميز بهما قادة أول نوفمبر ١٩٥٤[٢٢]. وعرفت هذه الفترة محاولة جبهة التحرير الوطني فتح قيادة للمقاومة في شمال المغرب الأقصى لتكون جبهة للانتشار في جبال الريف المطلة على الحدود الجزائرية-المغربية، كما أصدرت العدد الأول من مجلة "المقاومة الجزائرية" يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ ووزع في سرية خلال شهر نوفمبر[٢٣]. ومن جهته حاول شيخ الإصلاحيين عباس بن شيخ حسين خلال مهمته بالقاهرة منذ ٢٥ أكتوبر، إقناع البشير الإبراهيمي بالابتعاد عن الحركة الوطنية الجزائرية "المصالية" والالتحاق بجبهة التحرير الوطني.[٢٤]

لقد تطرقت الصحافة الفرنسية إلى الصراع بين الجبهة والمصاليين، وشنت حملة دعاية على "المحاربين الميصاليين" الذين سلحتهم فرنسا، كما كشفت عن المحاولات التي يبذلونها من أجل تهدئة الموقف، ورافقت عملية نشر المقالات، نشر صور عديدة لجنود يحملون جنبًا إلى جنب العلمين الجزائري والفرنسي تثني على هذا التعاون الأخوي[٢٥]. ودعمًا للحركة المصالية، واصل أتباعها الظهور في عمالة قسنطينة وعلى رأسهم بلقاسم أرزقي المعروف ببلقاسم، وهو الحارس الشخصي السابق لمصالي الحاج الذي أصبح عون ربط للحركة الوطنية الجزائرية. ولتعزيز وجود الحركة داخل الجماهير، طالب المصاليون بمقاطعة الاحتفال بالعيد الكبير الذي اعتبروه يوم حداد تخليدا لأرواح الشهداء الذين سقطوا يوم ٢٠ أوت ١٩٥٥[٢٦]. واستغلت الحركة الوطنية الجزائرية هذه الأحداث الدامية لتوزع منشورا يومي ٢٢ و٢٣ جويلية بعنوان "قام الاستعمار الفرنسي وبطريقة جبانة بقتل ١٥٠٠٠ جزائري لتبرير تطبيق حالة الطوارئ والاستمرار في إبادة الشعب الجزائري"[٢٧]. واتفق الجناح المصالي بمدينة "لياج" البلجيكية على القيام بزيارة "الزعيم الوطني" الذي كان تحت وطأة قرار النفي يوم الاحتفال بمولد النبوي الشريف المصادف ليوم ٢٩ أكتوبر القادم.[٢٨]

لقد شكل الجنرال بلونيس فرقته العسكرية وقام بتجنيد المتعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية منذ منتصف سنة ١٩٥٥ وكانت مدينة الجزائر منطلقًا للعملية. ونتيجة تمكن جبهة التحرير الوطني وبسرعة إقناع المسئولين عن الحركة الثورية الجديدة بالنوايا الحقيقية من وراء هذا التأسيس، التحق معظمهم بثورة أول نوفمبر مما عزل قائدهم بلونيس الذي اضطر الهروب إلى "البويرة"، أين أصدرت الإدارة العليا أوامرها إلى السيد (كولونا) بالاتصال ببلونيس... وفعلاً اتصل به وأبدى ارتياحه بالتعاون معه.[٢٩]

وللإشارة فإن سنة ١٩٥٧ كانت دامية، حبث بلغت فيها عمليات تصفية الحسابات مرحلة لم تبلغها السنوات الأولى للثورة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من أجل كسب الرأي العام الجزائري[٣٠]. ومن المؤسف أن عملية "ملوزة" أسالت الكثير من الحبر واستغلتها السلطة الفرنسية لضرب الثورة في العمق بعدما تمكنت فرق جيش التحرير الوطني من تطويق المنطقة وإبادة سكانها. والمعلوم أن هذه المنطقة لم يصل إليها الجيش الفرنسي إلا يومين بعد الحادثة وتمكن من إحصاء ٣١٥ جثة[٣١]. وأصيب الجنرال بلونيس بالفزع نتيجة ما تعرض إليه سكان "ملوزة" من مجزرة، حيث خسر فيها معظم مساندبه وهو الشيء الذي دفعه إلى مقابلة النقيب الفرنسي كمبيت(Combette) المسئول على المنطقة ليخبره أنه مستعد للالتحاق بالجيش الفرنسي...[٣٢]. كان بلونيس من أشد أعداء الثورة، فقد كان له دور معادي لها بالتنسيق مع الإدارة الاستعمارية في مناطق الولاية الرابعة من البليدة، المدية، الجلفة ثم انتقل إلى مناطق الولاية السادسة بالجنوب بعدما اشتد عليه الخناق من قبل المجاهدين، بعدما تم ذبح ثمانية عشر شخصا من أتباعه يوم ١١ مارس ١٩٥٦، وأربعة أيام بعد ذلك أي يوم ١٥ مارس ١٩٥٦ تم ذبح خمسة عشر شخصا آخر من قبل المجاهدين التابعين للمنطقة الثالثة التي كان يقودها كريم بلقاسم.[٣٣]

وأمام ضغط الثورة وانتصارها في الميدان، تراجع بلونيس الذي بقي وفيا لزعيمه مصالي إلى غاية تصفيته يوم ٢ ماي ١٩٥٨ من قبل المجاهدين. ويعود منطلق هذه التجربة إلى كون أن الفرنسيين حاولوا تجنيد بلونيس للعمل ضد الثورة، لا سيما ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨، وهو تاريخ تصفيته، لكن بقي أنصاره يحاربون

الثورة وأتباعها إلى غاية وقف إطلاق النار في ١٩ مارس[٣٤] ١٩٦٢. لقد كانت منافسة التيار المصالي المتمثل في الحركة الوطنية الجزائرية وفية للزعيم الكبير مصالي الحاج، ووقفت الشرطة الفرنسية ضاغطة ومانعة لأي زيادة في عدد المناضلين الذي لم يتجاوز ٣٦ ألف في كل ولاية[٣٥]. وزادت فيدرالية فرنسا التابعة لجبهة التحرير الوطني الأمور تعقيدا بعدما اكتسحت الساحة السياسية في فرنسا، وأثبت جيش التحرير الوطني جدارته في ميدان الحرب ضد الجيش الفرنسي وإدارته الاستعمارية من جهة، وإقناع الشعب بعدالة قضيته وضرورة تجنيده في صفوف الثورة لمواجهة الحركة المصالية ومن اختاروا المولاة للاستعمار من جهة أخرى.

وعمومًا؛ فإنّ التقارير الفرنسية أشارت أن أصل الخلاف "النظري" بين مصالي وجبهة التحرير الوطني سببه الخلاف على شروط المفاوضات ولكنه من الواضح أن السبب الوحيد الذي من أجله يطالب مصالي بمائدة مستديرة هو رغبته في العودة إلى طريق رفض أن بسلكه وأن يتحمل مسؤوليته في البداية[٣٦]. وكلفت هذه الصراعات والاختلافات الكثير من أجل ضمان البقاء على حساب الضحايا الأبرياء وكانت الحرب ضد الحركة الوطنية الجزائرية على وجه التحديد أكثر دموية في فرنسا كما في الجزائر، وكان الحوار الداخلي داخل الجبهة أحيانا قاسيا[٣٧].

ومن أجل تفويت الفرصة على أعداء الثورة وإفشال مشروع ديغول وسياسته التي لخصها خطابه في قسنطينة عام ١٩٥٨ تحت ما أطلق عليه بـ"سلم الشجعان"، أسس الجناح الثوري "الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية" في القاهرة برئاسة فرحات عباس كما نعلم، واستمر الحزب الشيوعي الجزائري يدعم جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة بينما أدان هذا الأخير الحركة الوطنية الجزائرية...[٣٨]. ولم تجرؤ منظمة مصالي على مناهضة الحكومة المؤقتة علنا خوفا من استنكار البلاد الآسيوية الإفريقية لها[٣٩].

وأخيرًا؛ علق المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز على طبيعة الصراع بين الإخوة الأعداء داخل الحركة الاستقلالية خاصة موقف الزعيم الذي تخلف عن الركب حين قال:" وقد حان الوقت لعلاج مشاكل هذا الرجل مصالي الحاج وقضاياه ومواقفه من قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذين يعتبرون كلهم تلاميذ له تخرجوا من مدرسته الوطنية الاستقلالية ولكنهم تمردوا عليه عام ١٩٥٤ وألحق معهم فيما قاموا به وما فعلوه لأنه بسبب نفيه المستمر وإبعاده عن البلاد أصبح لا يدرك الأشياء على حقيقتها فتجاوزه الزمن وسيبقى مسئولا على مواقفه ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٢، كما سيبقى قائدًا ومؤسسا للحركة الوطنية الجزائرية الاستقلالية.[٤٠]

ونتيجة التناقضات التي عرفتها الحركة الوطنية الاستقلالية ما بعد الحرب العالمية الثانية إثر ببروز حرب الزعامات إلى السطح، كان من البديهي أن تمرّ الثورة بتناقضات أخرى إثر ظهور جناحين سياسيين وعسكريين داخل صفوفها في الداخل والخارج بين الرافضين لزعامة مصالي الحاج والموالين لها. وكان لهذا الانشقاق تداعيات حقيقية كادت أن تعصف بالثورة في مهدها لولا عزم القيادة الجماعية لجبهة التحرير الوطني التي تمكنت من تخطي جمع الصعاب والوقوف بالمرصاد للمنشقين سياسيًا وعسكريًا مما فوت الفرصة على السلطة الاستعمارية وإدارتها على رأسها جاك سوستيل الذي خاب ظنه بعدما فشلت ورقته الرابحة لما دعّم جناح بلونيس أملا في ربح المعركة بتقاتل الإخوة الأعداء، لكن كل هذه المحاولات واجهتها جبهة التحرير وجش التحرير الوطني بصرامة وذلك بالتدخل السريع، والتصدي للمؤامرات مع انتهاج سياسة التوازن في صفوف القيادة الجماعية، وجعل الشعب يؤيد ثورته بالإقناع تارة وبالضغط تارة أخرى لدفع ما تبقى من المتخاذلين والمترددين الالتحاق بجبهة التحرير الوطني التي أصبحت قبل مضي سنة "الممثل الشرعي للثورة والشعب الجزائري".

خَاتِمَةٌ

لقد اشتدت النعرات داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بشكل ملفت منذ مطلع عام ١٩٤٨، وكانت النتيجة انقسام عناصر الحزب إلى عصب متناحرة للوصول إلى الزعامة التي تثبت بها مصالي ولم يتخل عنها حتى لما اندلعت الثورة بدونه. ولهذا، فإن زعيم الحزب تجاهل خطورة الوضع السياسي داخل حزبه، وعوض الالتحاق بالثورة، أسس الحركة الوطنية الجزائرية لمناهضة جبهة التحرير الوطني الناشئة وجيش التحرير الوطني، الجهاز العسكري للثورة، وهذا ما اعتبر مساسا بمصداقية الثورة وأكثر من ذلك أصبح يعمل استراتيجيا لصالح الاستعمار ولفائدة جيش الاحتلال.

كان من البديهي أن تتحطم آمال المصاليين سياسيًا لما خيّب أعضاء من جبهة التحرير مسعاهم الوحدوي في القاهرة عام ١٩٥٥، كما ازدادت متاعبهم بعد فشل جناحهم العسكري المنشق الذي قاده الجنرال بلونيس نيابة عن مصالي الحاج، وخاصة لما تراجعت العمليات الفدائية التي استهدفت تصفية من التحقوا بالثورة في المهجر. والمنعرج الحاسم في هذه الظروف، هو وقوف الشعب الجزائري بجانب جبهة التحرير الوطني، حيث كان السند للقضية بالدعم والتجنيد مما دفع بالصاليين إلى سلك طريق النضال السياسي خارج الجزائر لرد الاعتبار لحركتهم وزعيمهم، لكن قادة جبهة التحرير الوطني استطاعوا في ظرف وجيز كسب الرهان الدبلوماسي لربح المعركة السياسية خارج الجزائر بفضل حسن التموقع، حيث كانت القاهرة منارة للثوار، وفيها تأسست الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية عام ١٩٥٨ برئاسة فرحات عباس ردًا على مناورات الحركة الوطنية الجزائرية ومساعي ديغول الرامية إلى تشكيل جبهة ثالثة لتهميش دور جبهة التحرير الوطني.

وخلاصة القول؛ أن الصراع الدموي بين الإخوة الأعداء غذته عداوة قادة الثورة لكل المصاليين الذين تخلفوا عن تحمل مسؤولياتهم التاريخية منذ بداية انطلاق الثورة، وهذا ما كلف سقوط ضحايا من الجانبين بسبب حرب الزعامات، حيث تواصلت العدوى في صفوف الثوار حتى بدون مصالي الحاج وعرفت أبعادًا خطيرة لولا اللجوء إلى مبدأ القيادة الجماعية لأعظم ثورة في القرن العشرين.

الهَوامِشُ:

(١) يحي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (١٩٤٦-١٩٦٢)**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١١.

(٢) المرجع نفسه، ص.١٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٤) المرجع نفسه، ص.٢٣.

(5) Hafid Khatib, 1(er)Juillet 1956: L'Accord FLN-PCA, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991, p.47.

(٦) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. ١١٠.

(7) A.O. M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier Service des Liaisons Nord-Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur L'Activité Musulmane dans Le Département de Constantine, Mois de Mars 1954.

(8) Ibid.

(٩) يحي بوعزيز، السابق، ص١٤٥.

(10) A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit., Mois D'Avril 1955.

(11) Ibid., Mois de Mai 1955.

(12) Ibid.

(13) Ibid., Mois de Juillet 1955.

(14) Ibid., Mois d'Août 1955.

(15) Ibid., Mois de Juillet 1955.

(16) Ibid., Mois d'Octobre 1955.

(17) Ibid.

(١٨) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٦٥.

(19) Khaled Merzouk, Messali Hadj & Ses Compagnons à Tlemcen, Récits et Anecdotes de Son Epoque (1898-1974), El Dar El Othmania, Algér, 2008, p.239.

(20) A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit., Mois de Novembre 1955.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

(24) Khaled Merzouk, op.cit., p.239.

(٢٥) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٤٥.

(٢٦) المرجع نفسه، ص.١٤٦.

(27) Khaled Merzouk, op.cit., p.239.

(28) A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit., Mois de Juillet 1955.

(29) Ibid., Mois de Septembre 1955.

(30) Ibid.

(31) Patrick Eveno, Jean Planchais, La Guerre D'Algérie, Editions Laphomic, Alger, 1990, p.171.

(32) Ibid.

(33) Charles-Robert Agéron, Gènese de L'Algérie Algérienne, Editions Bouchéne, Paris, 2005, p.590.

(٣٤) الرائد سي لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، ط١، دار الحكمة، الجزائر، ١٩٩٠، ص.٨.

(35) Jean-Claude Vatin, L'Algérie Politique Histoire & Société, El-Maarifa, Algér, 2010, p.274.

(36) Patrick Eveno, op.cit., p.169.

(٣٧) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٣٥.

(38) Hafid Khatib, op.cit., p.108.

(٣٩) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.١٧٣.

(٤٠) المرجع نفسه، ص.٥.